انقرة وقد تمكن السلطان من تحقيق نصر ساحق على الاوربيين في معركة كوسوفو الثانية. وقد تولى العرش من بعده محمد الثاني الملقب بالفاتح(1451-1481) الذي تمكن من فتح القسطنطينية واتخذها عاصمة له تحت اسطنبول، ومكن لسلطته في شمالي البلقان ليواجه المجر التي اثبتت خلال العهود السابقة انها عقبة رئيسة امام التوسع العثماني في اوروبا، فتوغل في بلاد الصرب وفتح مدنا عدة، واستعصت عليه بلغراد، كما احتل المورة في اليونان، والبوسنة والهرسك، وسقطت في قبضته كلا من طرابزون اخر معاقل البيزنطيين في اسيا الصغرى وسينوب والقرمان، كما احتل بلاد القرم وزنطا وكورفو وسان موري وكفالونيا، ودخل في حرب طويلة الامد، ستة عشر عاما، مع البندقية واجبرها على التنازل عن بعض مستعمراتها في اليونان وجزر الارخبيل.

المحاضرة الثالثة / ـ نظام الحكم العثماني.

اولا: التنظيمات الادارية للدولة العثمانية.

تعد السلطنة العثمانية امتدادا للسلطنة السلجوقية، أو بديلا لاستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية، ذلك انها نشأت على انقاضها، ومن خلال دور الغزاة المجاهدين الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في اسيا الصغرى على ثغور البيزنطيين، وانتسبت الى اسرة مؤسسة هي اسرة ال عثمان. فالدولة العثمانية بهذا المعنى تندرج في المعاني التي اكتسبتها عملية تأسيس الدولة القائمة على الاستيلاء، شأنها في ذلك شأن الدول الشرقية التي سبقتها.

كان السلطان العثماني يعرف بلقب (خنكار) أو (بادشاه)، أو(بادشاه الاسلام)، أو بادشاه ال عثمان، وكلمة بادشاه تعني من ضمن معانيها ملك الملوك، السلطان الاعظم او الرئيس الاعلى للدولة والجيش ويشترط فيه ان يكون تركي الاصل، لذلك تركز الولاء في الدولة العثمانية لآل عثمان (عثمانلر) وحدهم وهم اسرة تركية تدعي الانتماء في الاصل-

ولو دون مبرر- الى قبيلة اوغوز التي انحدر منها السلاجقة كذلك من قبل. وقد تشبثت الاسرة العثمانية بأصلها العرقي هذا لتستهوي به رجال القبائل التركية.

كان السلطان العثماني اعلى شخص في الدولة العثمانية وكانت سلطته مستمدة من قوة الجيش الانكشاري، وكانت السلطنة هي اعلى مؤسسة في الدولة العثمانية ويترأسها السلطان العثماني، ولم تكن سلطة السلطان الهية حسب نظرية حق الملوك الالهي، كذلك لم تكن خلافة دينية بالمعنى الاسلامي الصحيح، بل كانت السلطنة مستمدة من قوة الجيش وولائه للسلطان، ولم يكن السلطان من الناحية النظرية مطلق التصرف، بل كان يسير في الحكم حسب الشريعة الاسلامية، وكانت جميع القوانين التي تصدر من الباب العالي يجب الا تتعارض واحكام الدين الاسلامي، كما يجب ان يراعي عند تشريع أي قانون العادات والتقاليد المتعارف عليها في البلاد، والتي تكون مختلفة من منطقة لأخرى، ولكن من الناحية العملية تمتع السلطان العثماني بسلطة مدنية مطلقة، فالأمر الذي يصدر منه كان يكفي لإعدام الاشخاص ومصادرة اموالهم دون محاكمة او سؤال مع ان صلاحياته كانت تبدوا مقيدة بصورة نظرية بأحكام الشريعة الاسلامية، الا ان العلماء اي رجال الدين كانوا لا يتأخرون عن ايجاد الاحكام واصدار الفتاوى التي تخدم مآرب السلاطين وتضفي على اوامرهم وتصرفاتهم صفة الشرعية. والسلطان هو رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة(قولار)، وهو المرجع الاعلى لكل شان مهم، فلا يمكن تجاوزه في شيء، اذ لا يمكن تعيين وزير أو موظف كبير مدنيا كان ام عسكريا بدون امره، كما لا يصدر أي قانون الا بموافقته.

وكانت الدولة العثمانية في جميع ادوارها التاريخية تستعمل بعض الرموز والاساليب المستمدة من اصول قبيلة تركية كأذناب الخيل (الطوغ) التي كانت علامة على الرتبة في الحكومة . وكانت التركية لغة البلاط والقيادة في الجيش ودوائر الحكومة ولكن هذا لا يعني، وخاصة في المراحل الاولى ان هناك تركيزاً على عرق او جنس معين، فالموظف في خدمة السلطان العثماني لم يكن يعد نفسه بحكم الضرورة تركياً في اصله ولو انه كان

يستعمل اللغة التركية. وقد تمسك العثمانيون منذ البدء بكلمة عثماني تعزيزاً بالانتساب الى عثمان من جهة واستعلاء على اجناس تركية متخلفة في نظرهم، كانت تقطن في آسيا من جهة اخرى. وكثيراً ما استخدم العثمانيون حتى اوائل القرن التاسع عشر كلمة تركي بمعنى الفلاح الجاهل تهكماً به او تحقيراً له.

وكانت من اهم مؤسسات السلطنة هو البلاط وكان اعضاءه يتمتعون بامتيازات كبيرة، وكان للنساء دور كبير في البلاط لاسيما ابان ضعف الدولة العثمانية حيث كانت ام السلطان أو زوجته تلغي بعض القرارات التي يتخذها السلطان، وهذه الامور بالتأكيد تؤدي الى ضعف الدولة وانهيارها. وتمثلت الهيئة الحاكمة في الدولة العثمانية من السلطان واسرته وضباط حرسه والجيش النظامي، الذي كان مكونا من الفرسان والمدفعية والمشاة والبحرية، والى جانب هؤلاء هناك اصحاب الاقطاعات وفرسانهم، اما الهيئة الاسلامية فقد كانت تشغل وظائف الدولة كمعلمين ورجال دين وقضاة. ويلي السلطان من حيث الاهمية (شيخ الاسلام) وهو الرئيس الاعلى للعلماء، وبيده جميع التشريعات والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد، وممتلكات الاوقاف، والقضاة الشرعيين، والقضاة العسكريين والمفتين ايضا، وكان يطلق على مقر شيخ الاسلام اسم باب المشيخة. وهناك الصدر الاعظم اي رئيس دولة الوزراء وكان يقوم بإعانة السلطان في اصدار القوانين وادارة البلاد. ويطلق على الحكومة المركزية للدولة اسم (الباب العالي) ويتولى الشؤون الخارجية (ريس افندي) وهو بمثابة وزير الخارجية وهو مساعد الصدر الاعظم. وكان ثمة ديوان مركزي يترأسه السلطان ويضم كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين ورجال الدين. وهذا الديوان لا يحكم وانما كان يناقش المسائل ويخطط السياسة العامة للدولة .وكان السلطان يواظب على حضور جلساته ولكن بعد عهد السلطان سليمان القانوني تلكأ السلاطين في حضور جلساته واكتفوا بالسماع إلى ما كان يدور فيه من مناقشات، فكان ذلك من اسباب تدهور الدولة العثمانية.

تألفت الدولة العثمانية من وحدات ادارية وعسكرية عرفت بالإيالات، وكانت كل ايالة منفصلة عن الاخرى اداريا وقضائيا وماليا، والايالة هي اكبر وحدة ادارية وتقسم الى

سناجق اي الوية، وقد كانت مساحة الايالة غير ثابتة وكانت تتغير باستمرار تبعا لقوة ونفوذ الوالي المعين في الايالة. وكان يعهد بشؤن الايالة الى(باشا) يسمى(بكلر بكي) بمعنى (بيك البكوات) ويعد برتبة(مير ميران) بمعنى (امير الامراء) ويعهد بشؤون اللواء الى(بيك) يسمى (سنجق بكي) بمعنى (بك اللواء) ويعتبر بمرتبة(ميرلوا) بمعنى(امير اللواء) ولقد بلغ عدد الايالات التي تألفت منها الدولة العثمانية في اوائل القرن السابع عشر (32) ايالة، منها(15) كانت عربية. اما السناجق فقد كانت تتكون من عدد من الاقضية تتراوح بين 5-10 اقضية، وكان يعهد الى القضاء بموظف يدعى قائمقام. وكان القضاء يشمل عددا من النواحي التي هي اصغر اداريا من القضاء، والنواحي عادة تشمل عددا من القرى.

اما في القرن التاسع عشر ،فقد اصبحت الدولة العثمانية تقسم الى وحدات ادارية سميت بالولايات، وتنقسم الولاية الى سناجق (الوية) والالوية الى اقضية والاقضية الى نواح . وكان على رأس الادارة في الولاية الوالي، وفي كل لواء (متصرف) وفي كل قضاء (قائمقام) وفي كل ناحية (مدير ناحية) وبلغ مجموع الولايات العربية خلال الفترة المذكورة (12) ولاية، و(4) متصرفيات مستقلة. وكان السلطان العثماني هو الذي يعين الولاة، ومعظمهم اتراك ومن حاشيته الخاصة. ويلقب الوالي رسمياً ب (الباشا) وله سلطة واسعة قد تصل الى حق الاعدام، ومصادرة الاموال. ولم يكن في استطاعة الوالي التمادي في استغلال سلطته تلك، لأن الشعب يحاول اللجوء الى القاضي ورجال الدين اذا ما طغى واستبد دون وجه حق، وكانوا يرفعون الشكاوي الى السلطان مباشرة. وقد يثورون على الوالي احياناً بل ويطردونه احياناً من البلاد. ويلعب قادة الحامية العثمانية(الاوجاق) دوراً في تقييد سلطة الوالي بحكم ما كان تحت امرتهم من قوة مسلحة. لم تكن مدة الوالي طويلة، فالقاعدة العامة هي ان يتول الوالي لمدة سنة ويجدد تعيينه الى ثلاث سنوات في الغالب وقد تطول مدته، ومما يلحظ ان مدة حكم الوالي قصيرة بحيث لا تمكنه عن القيام بمشاريع طويلة الامد وقد يعود الوالي احياناً الى ولايته اكثر من مرة او يعين في ولاية ثم يتولى ادارة ولاية اخرى فيكون من ذلك من الاسباب التي تكسبه خبرة دقيقة بأمور البلاد الا ان همه

الرئيس يبقى في المحافظة على الوضع القائم وتزويد نفسه وحكمه بأسباب الحماية. وكان الوالي في الولايات العربية يتسلم مرتباً سنوياً يسمى (ساليانة) يقتطعه من الاموال التي يجمعها من ولايته. ويجمع الوالي بين السلطتين المدنية والعسكرية . وقد يتولى الوالي جباية الضرائب والرسوم في ولايته. ويعمل الى جانب الوالي عدد من الموظفين يسمون بأركان الولاية وابرزهم نائبه الكتخدا او الكهية ويكون مسؤولاً عن الامن، والدفتر دار، وهو المسؤول عن الامور المالية في الولاية، ويعينه السلطان وله حق محاسبة الوالي ومصادرة امواله، وارسال قدر مناسب من الاموال الى خزينة السلطان. وهناك المكتوبجي، وهو المسؤول عن تحريرات الولاية، والخزنة دار، أي امين الخزانة الخاصة. اما اغا الانكشارية فهو قائد الحامية العسكرية ويعين من قبل السلطان. وتسند الامور القضائية في الولاية الى القاضي الذي كان يعين باقتراح من شيخ الاسلام وبفرمان سلطاني، وتلحق به دار الافتاء ويرأسها مفتي المدينة، وكان للقاضي نواب في سائر انحاء الولاية، وهناك نقباء الاشراف في عواصم الولايات والمدن العربية الكبيرة . وكان الاشراف في العهد العثماني وقبله يقومون بدور الوسيط بين الحكام والسكان المحليين من عامة الناس، وكانوا في اهم الامور موالين للسلطان مخلصين له، مع كونهم في الوقت نفسه الزعماء في مدنهم. وقد حاول الاشراف في بعض الاحيان ان يحدو من جماح السلطة العثمانية، وكانت وسائل القيام بهذا العمل متاحة لهم، لأنهم كانوا يستطيعون تعبئة الرأي العام عن طريق استخدامهم الوعاظ ومشايخ الحارات وزعماء الطوائف الحرفية. بالإضافة الى ما كان لهم من تأثير ونفوذ عن طريق الروابط المتصلة بينهم وبين اصحاب الوظائف الدينية على اختلاف درجاتهم في جميع انحاء الدولة العثمانية وفي مقدمتهم العلماء في اسطنبول. وقد انتظم الوالي وأغا الانكشارية والدفتر دار والقاضي في مجلس استشاري يرأسه الوالي ويطلق عليه الديوان .ومع انه انشئ ليكون الهيئة العليا القادرة على محاسبة الوالي، الا انه اهمل اهمالاً تاماً ولم يعد اداة من ادوات الحكم، واصبح مجرد هيئة استشارية تجتمع في المناسبات الرسمية لاستقبال كبار الزوار. اما التنظيم الاداري خارج الولاية فكان محدوداً، اذ لكل سنجق حاكم مسؤول عن

جميع النواحي العسكرية والاقتصادية، ويعين حسب رغبة الوالي. كما تركت ادارة العشائر لشيوخها حسب عرفها وما تتبعه من قوانين وتقاليد عشائرية وقد يرجع ذلك بدون شك الى عجز الدولة بأنظمتها وادواتها المعروفة حتى القرن التاسع عشر عن ان تبسط الحكم الفعال القوي في ولاياتها.

ثانيا: المؤسسة العسكرية العثمانية.

كانت الطابع العسكري هو السمة الغالبة على الدولة العثمانية منذ نشأتها، لذلك حظيت المؤسسة العسكرية العثمانية برعاية السلاطين العثمانيين، ويعد الجيش العثماني من اخطر المؤسسات للنظام العثماني كله. وقد بدأ نظام المؤسسة العسكرية العثمانية منذ بداية نشؤها، واعتمد على جمع اعداد من المتطوعين الذين يحاربون في سبيل نشر الاسلام، ويعود هؤلاء الى بيوتهم بعد الانتهاء من الحرب. وكانت من ابرز الانظمة العسكرية العثمانية هي:

1. نظام الدوشرمة/ ضريبة(الغلمان):

ضريبة ادمية فرضتها الدولة على رعاياها الذين يعتنقون مذهب الكنيسة الارثوذكسية الشرقية، وكلمة الدوشرمة اصلاً يونانية تعني جمع الاولاد من العائلات المسيحية، وكان هؤلاء يمثلون خمس اطفال الدولة المهزومة في مقدونيا والصرب وبلغاريا والبانيا والمجر وغيرها كحصة بيت مال المسلمين. وكانت الدولة العثمانية تجمع اطفال الدوشرمة، وهم صغار وتحولهم الى الدين الاسلامي وتنظم لهم دراسات علمية مدنية وعسكرية، لتجعل منهم ادوات اسلامية للقتال والحكم في خدمة الدولة. وقد ملأ اطفال الدوشرمة بعد تعليمهم وتدريبهم صفوف فرقة الانكشارية وقوة الخيالة النظاميين ومنهم كانت تستقي نسبة كبيرة من موظفي الدولة، وباتساع الدولة كان الاتراك يشكلون الفئة المهيمنة فيها، على حين أن اطفال الدوشرمة كانوا يشكلون قمة جهاز الحكم ويسيطرون على الاتراك ذاتهم. وكانت الحكومة

العثمانية ترسل وكلاء الى المناطق المأهولة بالعائلات المسيحية، فيجتمع كل هؤلاء الوكلاء بقسيس القرية، ويطلب منه كشفاً باسم الاطفال الذكور الذين قام بتعميدهم. ولم يكن هناك قانون معين أو لائحة تحدد طريقة اختيار الطفل، بل كل ما في الامر أن الدولة تحدد لكل وكيل عدد الاطفال الذين يتعين احضارهم للسلطان. وكان العثمانيين يمارسون في العادة جمع الاطفال من الريف والقرى. وكانوا يأخذون اولاد المزارعين، ومما يجدر ذكره ان العثمانيين كانوا يستجيبوا لدواعي الرحمة، فلا يأخذون الطفل وحيد والديه ولا الاطفال في سن الرضاعة، لأن امثالهم يشكلون عبئاً ثقيلاً على الموظفين المختصين بتنشئة الاطفال وتربيتهم، وكانت الحكومة العثمانية لا تأخذ الاولاد الذين تجاوزوا الحلم لأنه يصعب فصل امثال هؤلاء الاولاد عن ماضيهم وعن اهلهم وعن بيئتهم الاولى، ولذلك كان وكلاء الدولة العثمانية يأخذون في معظم الاحوال الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين السابعة والعاشرة ومنذ أن يتحرك الوكيل بهؤلاء الاطفال الى عاصمة الدولة تنقطع الصلة نهائياً بين الاطفال و ذويهم. وكان الوكيل الحكومي يخرج من القرية بحصيلة مالية وبشرية تتمثل الحصيلة المالية في الرشوة التي يحصل عليها من بعض الاباء الموسرين في سبيل التغاضي عن جمع اولادهم. وكانت هذه الحصيلة تختلف قلة وكثرة تبعاً لثراء الاباء من ناحية ومدى جشع الوكلاء من ناحية اخرى. ومع ذلك فأن اغلب المؤرخين يقررون ان غالبية الاباء كانوا يرحبون بتقديم أولادهم ، ونظروا الى العملية كلها على انها امتياز لهم اكثر منها عبئاً نفسياً ثقيلاً ويؤكدون هذا الرأي بقولهم أن العائلات المسلمة كانت تطلب الى الاسر المسيحية أن تقدم اولادها الى وكيل الحكومة على انهم مسيحيون بدلاً من اولاد هذه الاسر المسيحية. وكانت مزايا نظام الدوشرمة واضحة امام اعين المسلمين من البوسنة الذين رتبوا لإرسال ألف من ابنائهم في سنة 1515 الى مدارس التدريب الخاصة بالقصر الامبراطوري .وكذلك عمل اليهود على حشد اولادهم ضمن حصيلة الدوشرمة على انهم مسيحيون، وبذلك تسري في غفلة من الحكومة، على اولاد المسلمين واليهود الامتيازات التي تعود على ابناء الاسر المسيحية. ومن المرجح ان تطور الدوشرمة الى نظام دوري يقوم على جمع الاطفال المسيحيين لملأ الوظائف في القصر والادارة قد تم في عهد السلطان بايزيد الاول (1389-1402)

وطبق بوجه عام في عهد مراد الثاني ومحمد الفاتح. وفي اسطنبول كان يتحول اطفال الدوشرمة الى الاسلام وتجري لهم جراحة الختان ويتلقون تربية دينية ويحضرون دراسات في اللغة التركية والتاريخ الاسلامي العام والتاريخ العثماني فينشؤون على التمسك بالدين الاسلامي والتعلق بالدولة العثمانية وكانوا الى جانب ذلك يتلقون تدريباً عسكرياً خاصاً. وكان من تبدو عليهم صفات استثنائية من الناحيتين العقلية والجسمية يدربون باعتبارهم غلماناً في الخدمة الداخلية في القصور السلطانية، وكان يطلق عليهم ايج أوغلانات (مفردها ايج اوغلان) اما الباقون فكانت الدولة تعدهم لشغل الوظائف المدنية الكبرى، ويتلقون تعليماً عسكرياً ومدنياً خاصاً، ووصل بعضهم الى الصدارة العظمى اي رئاسة الوزراء، وكان بإمكانهم الانخراط في الخدمة العسكرية في جيش القبوقولو (عبيد الباب العالي). وهناك ما يدل على ان الموظفين العثمانيين الذين كانوا من(الدوشرمة) اصلا ظلوا يتذكرون طفولتهم عندما اخذوا صغاراً من ذويهم ويحنون الى ذوي القربى منهم. فإبراهيم باشا الصدر العظم في عهد السلطان سليمان القانوني كان من اصل يوناني وظل في منصبه مدة ثلاثة عشر عاماً قبل ان يشنق في عام 1536 لارتكابه اخطاء كثيرة من بينها انه كان يحمي اقربائه اليونانيين ويرعى مصالحهم ومحمد صرقوللو الصدر الاعظم(1564-1579) لم يكن يتصل فقط اتصالات خاصة بعائلته بل ساعد ايضاً اهالي الصرب من خلال محاولة اقناع السلطان بإعادة تأسيس اسقفية بيك في عام (1557)، بالاشتراك مع اخيه رئيس الاساقفة.

2. الانكشارية:

ان القوة الحقيقية للجيش العثماني في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي كانت تكمن في جماعة الانكشارية (المشاة النظاميين) والسباهية(الخيالة) فطبقاً للشريعة الاسلامية كان غير المسلمين من غير سكان دار الحرب هم وحدهم الذين يحل استرقاقهم، كما ان حكماً اخر من احكام الشريعة كان يخصص للإمام خمس الغنائم بما في ذلك الاسرى من غير المسلمين. وكان السلاطين العثمانيون أئمة بالدرجة التي تؤهلهم للتمتع بهذه الميزة، ومن

ثم امتلاكهم عدداً كبيراً مطرد الزيادة من الاسرى الارقاء الذين كان بيعهم امراً عادياً. وكان للسلطان حق الاختيار الاول في الغنائم وفضلاً عن ذلك كان السلطان يشتري الاسرى الصغار الاقوياء بأرخص الاسعار ويصنفون كأبناء بالتبني وعبيداً له. وقد اطلق عليهم السلطان(الفرق الجديدة) التي تسمى بالتركية ينى شري. وبعد ان يتم ختانهم وتحويلهم للإسلام كان السلطان يقوم بتعيينهم حراساً له وكافأهم بالهدايا الكثيرة ويمنحهم المناصب العالية ويسمح لهم السلطان بمشاركته الطعام والشراب. ويذهب العثمانيون الى ان فرقة الانكشارية يرجع انشاؤها الى عهد اورخان(1326-1362) ابن السلطان عثمان وخلفه، وكانت الفرق الرئيسة عند العثمانيين قبل هذا العصر هي فرق الفرسان الذين يسمون قينجي (الفرسان الخفاف) يشد ازرهم الجنود المشاة الذين يسمون وبالتركية(يايا). ويرجح ان الذي اوحى الى الترك ان يعززوا فرسانهم بجنود مشاة مدربين هو ما شاهدوه من فرق الجيوش البيزنطية. وهنا نلاحظ انه لا يوجد دليل على ان فرقة الانكشارية كانت اداة للتحول القسري الى الاسلام عن طريق ادخال الاولاد المسيحيين الى الجيش العثماني قبل عهد السلطان مراد الاول (1362-1389). ولما كان المؤرخون يجمعون على الانكشارية لم يجندوا الا من مسيحيي اوروبا فلم يكن باستطاعة اورخان ان يفكر بالقيام بذلك، لأن المشكلة التي جرى حلها بهذه الكيفية لم تنشأ الا بعد وفاته. ويقال ان مصطلح انكشارية (اصلها: ينى شرى) مصدره درويش هو الحاج بكتاش، وتتحدث رواية ان السلطان أورخان قد اصطحب الطليعة الاولى من هؤلاء المجندين الى مسكن الحاج بكتاش في أماسيا، ورجاه ان يباركهم ويخلع عليهم، اسما فوضع بكتاش كمه فوق رأس احد الواقفين في الصف الاول، ثم قال للسلطان: "ان القوات التي انشأتها ستحمل اسم ينى شرى، وستكون وجوههم بيضاء وضاءة وستكون اذرعهم اليمنى قوية، وسيوفهم بتارة، وسهامهم حادة وسيوفقون في المعارك ولن يبرحوا ميدان القتال الا وقد انعقدت لهم الوية النصر"، وتخليداً لبركة بكتاش، كان الانكشارية يضعون على رؤوسهم قلنسوة من الصوف الابيض شبيهة بقلنسوة الدرويش من خلفها قطعة طويلة من القماش اسطوانية الشكل، باعتبارها رمزاً لكم

الحاج بكتاش الذي بارك به رقبة زميلهم. وهناك شك حقيقي في صحة تلك الرواية على اساس ان الحاج بكتاش كان قد توفي قبل انشاء الانكشارية بقرن من الزمان ولكن الثابت تاريخياً الانكشارية كانوا ملتصقين التصاقاً قوياً بالطريقة البكتاشية. وبوصفهم عبيداً للسلطان فإن الانكشارية كانوا يربون في روح ولاء وانضباط مطلقين. وكان يجري انزال العقاب عن المخالفات التي يرتكبها اي انكشاري عن طريق الضرب بالعصي، او التنقل الذي ينزل بالمخالفين الى رجال حاميات عاديين في قلاع المقاطعات. وفي الاصل كان يحرم على الانكشارية الزواج طالما يقومون بالخدمة العسكرية، والغى هذا التحريم في عهد السلطان سليم الاول (1512-1520). ويتضح من السجلات العثمانية ان عدد فرقة الانكشارية في الاصل كان ستة الاف انكشاري ثم نمت وازداد عددها سنة بعد اخرى، ففي عهد السلطان مراد الاول وصل عددها الى عشرة الاف انكشاري، وفي عهد محمد الفاتح(12000)، وفي عهد سليمان القانوني(20000)، وفي عهد محمد الرابع منتصف القرن السابع عشر لم يزد عدد الفرقة عن(40000)، وخلال ثلاثمائة سنة قدر ان ما يزيد عن خمسة ملايين من الاطفال المسيحيين قد اصبحوا انكشارية. ولم يكن هناك لأحد سلطة على الانكشارية سوى قائدهم والسلطان العثماني، وكان معروفاً عنهم شهرتهم كمحاربين مهرة وولائهم للسلطان، وقد حاربوا كفرق مشاة. والانكشارية جعلوا الجيش العثماني من افضل جيوش العصر، ان لم يكن افضلها، حتى القرن السابع عشر. وفي حوالي سنة (1500) تم تسليح الانكشارية ببنادق يدوية، وكان رسوخ اقدامهم في القتال، وترابطهم في جماعات محاربة، ومهاراتهم في استخدام هذه الاسلحة قد تسبب في اندحار الجيوش المملوكية، وفي التعجيل بفتح العثمانيين لبلاد الشام ومصر خلال عامي (1516-1517). كما شتت الانكشارية اخر محاولة يائسة لسلاح الفرسان المسيحي في معركة موهاكس الفاصلة التي انتهت بانتقال مملكة المجر لحكم السلطان سليمان القانوني في سنة (1526). وفي الاوقات التي لم تكن تستلزم قيام الانكشارية بمهام الحرب كان يعهد اليهم بالمحافظة على الامن في اهم مواقع الامبراطورية العثمانية. وفي اسطنبول كانوا يقيمون بحراسة الديوان اثناء اجتماعاته التي

يرأسها السلطان، كما كانوا يقومون في المدينة بمهام الشرطة وقوة المطافئ وبحراسة بوابات المدن الهامة والحصون، ويشكلون قوات الشرطة في الولايات. وقد زاد محمد الفاتح رواتب الانكشارية وامتيازاتهم الى حد كبير بعد فتح القسطنطينية. وحين اتسع ملك العثمانيين في اوروبا جرى اختيار غلمان الانكشارية من اوروبا بدلاً من اسيا، ولاسيما من بلغاريا والبانيا والبوسنة. على انهم ما لبثوا ان شكلوا قوة سياسية في الدولة، ففي أواخر القرن الخامس عشر قام الانكشارية بثورة امكن اخمادها. ومنذ عهد محمد الفاتح اصبح من المعتاد ان يقوم كل سلطان جديد بتوزيع (نقود الانكشارية) لضمان ولائهم. على اية حال، وجد السلاطين العثمانيون في الانكشارية ولاء واخلاصاً وشجاعة في القتال حتى صاروا مصدر وفزع لأوروبا المسيحية فهم الذين اقتحموا اسوار القسطنطينية سنة 1453 ولمدة قرنين بعد ذلك لم تستطع اي قوة حربية التغلب على الانكشارية. وفيما بعد تغيرت احوال الانكشارية فصاروا مصدر الاذى والخراب لحياة كل سكان تركيا بما فيهم السلطان العثماني نفسه الامر الذي جعل السلطان المستنير محمود الثاني يصدر امراً بالقضاء عليهم في سنة 1826.

3. السباهية:

كانت قوة الفرسان التي يكونها السباهية اكبر قوات الدولة العثمانية العسكرية، وكانوا يقومون بما يوكل اليهم من مهام عسكرية مقابل الاقطاعات التي منحتها لهم الدولة مقدماً. اذ كان السلطان يمنح ارضاً زراعية لأفراد من الفرسان، ويستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يقومون بزراعتها بصفتهم مستأجرين، وكانت هذه الاراضي تسمى اقطاعيات، ويطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش العثماني عن طريق الاقطاع الحربي اسم (السباهية). وينسب الى اورخان (1342-1362) استخدام السباهية في الجيش العثماني لأول مرة وقاموا في بداية الامر بمهمة الحرس الشخصي للسلطان، وبتزايد عددهم أصبحوا يشكلون قلب الجيش وعصبه، وكان القوس والسهم

سلاحهم الرئيسي، او على الاقل السلاح الذي استخدموه ضد العدو عندما كانوا يهاجمون بخيولهم السريعة. وما ان تنفذ سهامهم فأنهم يستخدمون الرماح والسيوف المعقوفة وكذلك الخناجر. ومن المعروف ان العثمانيين احتفظوا بمبدأ كان متبعاً ايام السلاجقة يقضي بأن تقسم الاراضي المفتوحة الى اقطاعيات متفاوتة المساحة والقيمة، تعطى اقلها للسباهية لقاء خدماتهم العسكرية ،وتعطى احسنها واكبرها بصفة (زعامت) للقادة الاكبر مركزاً وكفاية قتالية، بشرط ان يسلحوا عدداً من الجند يتناسب مع إقطاعاتهم. ولما كانت اراضي السباهية وراثية، فقد ولدت نوعاً من الارستقراطية الزراعية متينة الاسس. وكان الاقطاع الذي يمنح للسباهي يطلق عليه التيمار ويطلق على حائزه (تيمارجي) وكانت الارض ملكاً للسلطان، ولم يكن لورثة صاحب التيمار اي حقوق قانونية في وراثتها (وإن كان الميراث هو العرف المتبع). وكان اصحاب هذه الاقطاعيات ملزمين ان يتجمعوا ومعهم اسلحتهم وخيولها عندما يستعدون لأداء الواجب العسكري وكان عليهم ان يحضروا معهم جنداً اخرين ويدفعوا لهم اجورهم، بما يتناسب تناسباً طردياً مع مساحة الاقطاع الحربي ومع الايرادات التي تغلها هذه الاقطاعيات. وكان اصغر السباهية مركزاً يذهبون الى الحرب دون اتباع راكبين خيولهم ويرتدون صديريات من الزرد ومعهم خيامهم. وهكذا كان الاقطاع او التيمار يقوم مقام المرتب في مقابل استمرار السباهية في القيام بواجباتهم العسكرية واعالتهم لاتباعهم وامدادهم بالأسلحة والمؤن والطعام، مما تحتاج اليه الحملة العسكرية. وكان السباهية يعيشون في القرية التي توجد بها اراضي التيمار ويقومون بجباية الضرائب من الفلاحين، وهي في العادة ضرائب نوعية. وكان على الفلاحين ان يوفروا للسباهية نصف المحصول، بالإضافة الى كميات من العلف والخشب .وكان بإمكان الفلاح ان يشتغل في الارض طالما يقوم بزراعتها ودفع الضرائب المقررة عليها، كما كان بإمكانه ان يورث ابنائه حق شغلها. وفضلاً عن الدخول التي كان التيماري يستقيها من الضرائب التي يدفعها الفلاحون، كان بإمكانه ان يخصص لنفسه قطعة من الارض يقوم الفلاحون المأجورون او فلاحوا التيمار بزراعتها. الى جانب مسؤولية التيماري عن ضمان فلاحة الارض وتحصيلها،

وكان يضطلع بحفظ الامن في القرى في اوقات الحروب، وكان عشرة بالمائة من التيماريين يقون في السنجق لحفظ الامن وجباية الضرائب. وكان الاقطاع العثماني من وجهة نظر الفلاحين ذا مزايا متعددة ذلك ان السيد الاقطاعي غالباً ما يكون غائباً في المعارك طوال فترة الصيف منكباً على جميع الغنائم والاسلاب يوليها اهتماماً اكثر من اهتمامه باغتصاب ما يملكه الفلاحون التابعون له. ومن مزايا هذا النظام انه ساعد على التوسع الافقي والرأسي في مساحات شاسعة من الاراضي داخل الاقاليم العثمانية في اوروبا واسيا واطمأنت الدولة الى ان جهوداً صادقة تبذل للنهوض بزراعتها بدافع المصلحة المشتركة بين الاتباع الاقطاعيين وبين الفلاحين. كما ان هذا النظام كفل للدولة الحصول في زمن الحرب على قوات من الفرسان كانت تبلغ في بعض الاحيان مائتي ألف رجل دون تكاليف لأن التابع الاقطاعي كان يذهب الى الحرب ومعه جواده وسلاحه. وفوق كل هذه المزايا فقد امتاز السباهية بالمستوى الحربي العالي الذي كان يتمتع به الفرسان الاقطاعيون.

قائمة المصادر:

-ابراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، بلا.ت).

-ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، 1986).

-احمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2002).

-احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشروق، 2003).

-احمد محمود علو السامرائي ومحمد حمزة حسين الدليمي، "الانكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1826"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد: 17، العدد: 44، لسنة: 2010.

-احمد بن يوسف القرماني(ت1019هـ/ 1610م)، اخبار الدول واثار الاول في التاريخ، دراسة وتحقيق: احمد حطيط وفهمي سعد، (بيروت: عالم الكتب، 1992)، ج3.

-اسماعيل احمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، (الرياض: مكتبة العبيكان، 1997).

-اماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية(الجيش الجديد)، (القاهرة: دار القاهرة، 2007).

-بثينة عباس الجنابي، "نظام الحكم والادارة العثمانية في الوطن العربي"، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد: 71، لسنة: 2011.

-بيتر شوجر، اوروبا العثمانية 1354-1804، ترجمة: عاصم الدسوقي، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1998).

-حسنين محمد ربيع، دراسات في تاريخ الدولة البيزنطية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1983).

-حيدر علوان حسين، "الادارة في الدولة العثمانية"، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد: 1، لسنة: 2012.

-خير الدين التونسي، اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك، تقديم: محمد الحداد، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 2012).

-دونالد كواترت، الدولة العثمانية، ترجمة: ايمن ارمنازي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).